الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية

11 و12 نيسان/أبريل 2018

تقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين

خلفية:

تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة سبباً رئيسياً لتغير المناخ وتدهور الأراضي واستنفاد الموارد وتلوث الهواء والمياه. ويأتي الاستهلاك والإنتاج المستدامين كواحد من الاستجابات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات وحماية البيئة، وتحسين رفاه الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتعاون لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ العام 2008 مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة لدعم العمل الإقليمي حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويتمثل هذا العمل في تشجيع استخدام النهج والسياسات التي تساهم في حماية البيئة، والحفاظ على المياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، مع المساهمة في القضاء على الفقر وأنماط الحياة المستدامة.

على المستوى العالمي:

- تم وضع الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي اعتمدته الحكومات في مؤتمر ريو +20 عام 2012، والذي يوفر إطار عمل لتعزيز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ولكن الإطار لا يتضمن أهدافاً ومؤشرات رقمية محددة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هدفًا مستقلاً (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة) بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤول يحتوي على 11 غاية و13 مؤشرًا، بالإضافة إلى غايات اخرى ذات الصلة عبر العديد من الأهداف الأخرى التي تركز على الغذاء والتعليم والمياه والطاقة والاقتصاد والمدن والمحيطات والتنمية الاقتصادية. فهناك ما يقدر بـ 22 غاية و28 مؤشرًا ذات علاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتوفر الغايات والمؤشرات الواضحة لأهداف التنمية المستدامة إطارًا تكامليًا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

على المستوى الإقليمي:

- تم عام 2009 اعتماد الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة. وتحدد الاستراتيجية ستة مجالات ذات أولوية بالنسبة إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة وهي: الطاقة؛ والمياه؛ والنفايات؛ والتنمية الريفية والقضاء على الفقر؛ والتعليم وأساليب الحياة المستدامة؛ والسياحة المستدامة. وتضمنت الإستراتيجية عقد

اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين على فترات منتظمة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. وعقد خمسة اجتماعات مائدة مستديرة حتى الآن، آخرها كان في ديسمبر 2017.

- تشير الاستراتيجية إلى أهمية رصد التقدم حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة من خلال المؤشرات، وتقدم قائمة مؤلفة من 42 مؤشرا. ومع ذلك، لا تحدد الاستراتيجية غايات مستهدفة محددة للمنطقة.
- ولم يتم حتى الآن تقييم التقدم في المنطقة حول مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين أو حول الاستراتيجية، بالرغم من التطرق الى بعض مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التقييمات والتقارير العلمية الإقليمية الحديثة مثل تقارير توقعات البيئة العالمية الإقليمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016)، والتقرير العربي للتنمية المستدامة (الاسكوا، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016)، والتقارير الأخيرة للمنتدى العربي حول البيئة والتنمية.

إن تحديد الغايات والمؤشرات أمر اساسي لنجاح أي خطة أو برنامج حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويوفر اعتماد أهداف التنمية المستدامة فرصة جديدة ومفيدة في هذا الصدد، حيث توفر غايات ومؤشرات اهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة، وسيلة لرصد التقدم المحرز في الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وقد اعتمدت الدول العربية الإطار التوجيهي للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ("الإطار التوجيهي") في أكتوبر/تشرين الأول 2017 من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة. ويحدد الإطار 43 غاية و56 مؤشرًا من أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية البيئية للمنطقة. ويوفر الإطار منبراً لمواءمة الإستراتيجية العربية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين والخطط الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدام مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي حين لم يركز الإطار التوجيهي بشكل محدد على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلا أنه يتضمن قيمًا مستهدفة محتملة بالإضافة إلى بيانات خط الأساس لمجموعة من غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويوفر ذلك وسيلة لتقييم التقدم المحرز في الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة.

<u>التقييم للتقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين:</u>

تم وضع تقييم إقليمي حول التقدم المحرز في مؤشرات الاستراتيجية العربية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن أهداف التنمية المستدامة.

وركز هذا التقييم على أربعة مواضيع أساسية وهي (الطاقة؛ والمياه؛ والنفايات والاثر المادي؛ والفقر وسبل العيش). وبالنسبة لكل مجال من مجالات الأولوية الأربعة المختارة، تم استعراض الغايات والمؤشرات ذات الصلة في الاستراتيجية العربية وفي أهداف التنمية المستدامة بغية تحديد مجموعة من المؤشرات للتقييم. وكان الهدف تحديد مجموعة من مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تتماشى مع الإستراتيجية العربية ومع مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وتم اختيار مجموعة من 21 مؤشرًا مرتبطًة بـالاستهلاك والإنتاج المستدامين لهذا الخصوص.

واستعرض التقييم الإقليمي التقدم المحرز والاتجاهات على المستوى الإقليمي العربي وكذلك على مستوى المناطق العربية المختلفة التي قسمت الى أربعة مناطق. وتم قياس التقدم المحرز في كل مؤشر استنادا الى المتوسطات العالمية وتم تقييم الاتجاهات في المنطقة العربية باستخدام بيانات الزمان المتاحة. وثم تم الجمع بين هذين العاملين لتقديم تقييم شامل للتقدم المحرز حول كل مؤشر.

<u>النتائج الرئيسية لتقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين:</u>

- على المستوى الإقليمي العربي، تشمل المجالات الرئيسية التي يسير فيها التقدم على الطريق الصحيح وبالاتجاه الجيد، الوصول إلى خدمات الكهرباء (أكثر من 88٪)، مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذا الصلة بالمياه والصرف الصحي، ونسبة عدد السكان التي تستفيد من خدمات تجميع النفايات الصلبة (> 75 ٪)، ونسبة السكان تحت خط الفقر الدولي (< 5 ٪). ولكل من هذه المؤشرات، شهدت المنطقة اتجاهاً إيجابياً وكانت قيمة خط الأساس أفضل من المعيار العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، كان مؤشر الوفيات المرتبط بالمياه والمرافق الصحية أفضل من المؤشر العالمي، ولكن لم تتوفر بيانات كافية لاستكمال التقييم.

- المؤشرات الرئيسية التي تعاني من تقدم ضئيل أو منعدم على المستوى الإقليمي العربي والتي تتعرض حاليا للتراجع تشمل: التعرض لتلوث الهواء، وانبعاثات الفرد من ثاني أكسيد الكربون، ومستوى الإجهاد المائي، ومستوى تجميع النفايات الصلبة للفرد. ولكل من هذه المؤشرات، شهدت المنطقة اتجاهاً غير إيجابياً وكانت قيمة خط الأساس اسوأ من المعيار العالمي. فبالنسبة لهذه المؤشرات، حققت المنطقة تقدمًا طفيفًا، وهناك حاجة إلى جهود كبيرة لتغيير هذا الوضع. ويمكن اعتبار هذه القضايا من أولويات العمل على النطاق الإقليمي.

- أظهرت أربعة مؤشرات مستويات لقيم خط الأساس أسوأ من المعيار القياسي العالمي ولكنها كانت تتحسن في اتجاه إيجابي، وهي مؤشرات: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، وانبعاثات الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة، واستهلاك الفرد من المياه، المؤشر العالمي لفاقد الغذاء، والحصول على مياه الشرب المأمونة. فبالنسبة لهذه المؤشرات، تتحرك المنطقة في الاتجاه الصحيح وينبغي تفعيل الجهود لتعزيز التقدم.

- المؤشرات التي أظهرت مستويات قيم خط الأساس أفضل من المعيار القياسي العالمي، ولكن كان اتجاها غير إيجابي تشمل: كثافة الطاقة، استهلاك الفرد من الطاقة انبعاثات الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الأثر المادي. بالنسبة لهذه المؤشرات، تحقق المنطقة أداءً أفضل من المتوسط العالمي، إلا أنها تشهد اتجاهًا سلبيًا وتتجه المنطقة في الاتجاه غير المناسب.

- على المستوى دون الإقليمي، هنالك اختلاف كبير فيما يتعلق بالتقدم المحرز كما يلي:
  - في منطقة المشرق، تم إحراز تقدم جيد في معظم البلدان على صعيد المؤشرات الاجتماعية، ولكن هنالك حاجة إلى المزيد من الجهود في هذه المجالات لتحقيق المستويات المستهدفة في

خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث هنالك اتجاه سلبي في بعض المجالات الإضافية التي تتطلب الاهتمام العاجل، منها استهلاك الفرد من المياه، والنفايات الصلبة للفرد، وزيادة حصة الطاقة المتجددة.

- بشكل عام، حققت البلدان في منطقة المغرب تقدمًا جيداً بخصوص المؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بالمقارنة مع المناطق الفرعية الأخرى (باستثناء ليبيا التي تشهد تأخراً ملحوظاً والذي قد يكون نتيجة الاضطرابات خلال السنوات القليلة الماضية).
- تتشهد دول مجلس التعاون الخليجي نتائج متباينة بخصوص مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فللمنطقة أكبر عدد من المؤشرات التي تشهد تراجع وتتطلب جهود اضافية، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات الي تظهر تقدمًا جيدًا وتسير على منحىً جيد.
- بالنسبة للبلدان العربية الأقل نمواً، لديها تقدم ضعيف نسبياً فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، إلا أن هذه البلدان تحقق أداءً أفضل من المتوسط العالمي للبلدان الأقل نمواً.

- بشكل عام، يبدو أن دولًا مثل المغرب وتونس والأردن وفلسطين تقوم بدور ريادي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين بأداء قوي ومتوازن عبر مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والبيئية، حيث تم دمج مجموعة واسعة من أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الرؤى الوطنية طويلة الأجل. وفي العديد من المجالات، تسير هذه البلدان في الاتجاه الصحيح لتحقيق المستويات المرجوة لعام 2030.

- اعتمدت سبع دول عربية على الأقل خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وهي الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. وهناك إشارات إلى أن وضع هذه الخطط قد أدى إلى تكامل أكبر بين أهداف ومؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاستراتيجيات والرؤى الإنمائية الوطنية، الأمر الذي سيسهل الحصول على الدعم الفني والتمويل الضروري لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

<u>الرسائل الأساسية لتطوير الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية:</u>

- وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لتتماشى بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة، ووضع أهداف ومؤشرات ملموسة للاستهلاك والإنتاج المستدامين للمنطقة التي يمكن أن تدعم الرصد والمتابعة.
- تعزيز الإرادة السياسية لضمان مواءمة السياسات والأطر المؤسسية المتكاملة، وتعزيز آليات اتخاذ القرار من خلال ربط السياسات بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا.
- تعزيز العمل الإقليمي في المجالات المتعلقة بمؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتي تشهد ضعف ملحوظ في مستوى الأداء، مثل: التعرض لتلوث الهواء، نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مستوى الإجهاد المائي، ومستوى تجميع النفايات الصلبة للفرد.
- الاستفادة من التقييم على المستوى الوطني للتقدم المحرز حول مؤشرات الإنتاج والاستهلاك المستدامين في التقرير الذي وضعته الاسكوا حول الموضوع، حيث يمكن أن يساعد ذلك في تحديد

البلدان الافضل أداء في المنطقة العربية في مجالات أولوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل الطاقة لمتجددة، وكفاءة الطاقة والمياه، وإدارة النفايات.

- يمكن للدول التي حققت أداءً جيداً في الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ان تشكل دراسات حالة مفيدة للدول العربية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الاستفادة من خبرات المغرب وتونس والأردن وفلسطين والتي تلعب دور قيادي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير خطط عمل اللجان الوطنية.
- تعزيز تبادل الخبرات العربية والاستفادة من الخبرات الإقليمية الأخرى في دمج وتنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفي أطر الرصد والمتابعة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- هناك حاجة لسياسات وبرامج لفصل الاتجاهات السلبية الناتجة عن استنزاف الموارد الطبيعية عن جهود التنمية لضمان استدامتها من جهة وتعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئة من استخدامها من جهة ثانية.
- التأكيد على دور القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية والاطراف المعنية الاخرى في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع التركيز على توفير الخدمات البيئية، واستخدام التقنيات المبتكرة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة والحد من عدم المساواة.